صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

العدد السابع والثمانون | مارس 2025

أُجبر الأويغـــور على تقديم أدلة للمســـؤولين تثبت عدم صيامهم

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

شەرقي تۈركستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيتى

TURKESTAN1933 ISTIQLALTVAR EASTTURKISTANN TURKISTAN.ALSHARQIA

كلمة المحرر

د.عبدالوارث عبد الخالق

تركستان الشرقية هي أرض تركية إسلامية مهمة، حيث تبلغ مساحة أراضيها ١,٨٢٤,٤١٨ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها الأتراك أكثر من ٣٥ مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك، يعيش الأويغور في المهجر، والذين يبلغ عددهم حوالي ٤ ملايين نسمة، في مختلف دول العالم، وخاصة في الجمهوريات التركية. إن أبناء الشعب التركستاني الذين تعرضوا لمختلف المجازر والإبادة الجماعية والاستيعاب والسياسات القمعية على مدى ٧٥ عامًا بسبب الاحتلال الصيني، أصبحوا الآن في صندوق مغلق معزولين تمامًا عن العالم ويواجهون خطر المحو من التاريخ.

إن الشعب التركستاني المسلم الذي يكافح من أجل البقاء في تركستان الشرقية لا يتمتع بحرية الفكر والتعبير، وحرية الصحافة والنشر، وخاصة حرية الدين؛ لم تكن موجودة أبدا من قبل. إن جميع وسائل الإعلام وأدوات البث والاتصالات في أيدي السلطات الصينية الشيوعية، وتستخدم فقط للدعاية للحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية. نحن في جمعية الصحافة والإعلام لتركستان الشرقية (وكالة أنباء تركستان الشرقية)، نتابع التطورات في تركستان الشرقية لحظة بلحظة، ونحاول التأكد من نشر الأخبار عنها. في واقع الأمر، على الرغم من الحصار الذي تفرضه الصين على المعلومات، فإننا نعمل بدقة شديدة لتحديد صحيح الأخبار من أكاذيبها. كما أننا نسعى جاهدين لتكون الأخبار متوافقة مع مبادئ الصحافة، حتى نكون المصدر الأول لأخبار تركستان الشرقية.

نهدف من خلال مصادرنا الإخبارية الموثوقة وبرامج التحليل والمجلات الشهرية إلى فضح جرائم السلطات الصينية الشيوعية ضد الإنسانية والادعاءات الكاذبة التي تستغلها للتغطية على جرائمها القمعية، وكذلك إعلام المجتمع الدولي بالإبادة الجماعية اللاإنسانية التي يتعرض لها شعب تركستان الشرقية اليوم.

ISTIQLAL

رئيس التحرير

بلال عزيزي

هيئة التحرير

د.عبدالوارث عبد الخالق

مريم عبدالملك

الإخراج الفني

مريم عبدالملك

الكاريكاتير

رضوى عادل

الإشراف

جمعية تركستان الشرقية

للصحافة والإعلام

العنوان

Kartaltepe Mah. Geçit
Sok. No: 6 Dükkan 2
Sefaköy Küçükçekmece
İSTANBUL

رمضان كرمز للهوية والمقاومة في تركستان الشرقية

عبد الوارث عبد الخالق
رئيس جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

رمضان كرمز للهوية والمقاومة في تركستان الشرقية

شهر رمضان المبارك يمثل ركنًا أساسيًا من أركان الإسلام، وهو مقدس عند المسلمين في جميع أنحاء العالم. في هذا الشهر، يمتنع المسلمون عن الطعام والشراب من الفجر حتى غروب الشمس، ويكرسون أنفسهم للعبادة والتأمل الروحي والأعمال الخيرية.

ومع ذلك، في تركستان الشرقية (المعروفة رسميًا في الصين باسم منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم)، تحوّلت هذه الممارسات الدينية التي كانت تُمارس بحرية سابقًا إلى نشاط محفوف بالمخاطر ومحاط بالقيود المشددة.

الخلفية التاريخية والثقافية

تركستان الشرقية منطقة ذات تاريخ إسلامي غني يمتد لأكثر من ألف عام، إذ وصل الإسلام إلى المنطقة في القرن الأول الهجري، وبمرور الزمن أصبح الدين الإسلامي هو السائد في البلاد. فيها المساجد التاريخية التي تشهد على هذا التراث العريق، مثل مسجد إيدكاه في مدينة كاشغر التاريخية، ومسجد كبير في مدينة خوتان

أيضًا.

بدأ تشديد القيود من عام ٢٠٠٠، والحالة مستمرة إلى يومنا هذا، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، حيث بدأت الحكومة الصينية بربط الهوية الدينية للإيغور بـ"الإرهاب" و"التطرف"، ما أدى إلى تغيير جذري في السياسات

الثقافة الإيغورية متجذرة بعمق في التقاليد والثقافة الإسلامية، حيث تمتزج العادات المحلية مع التعاليم الإسلامية لتشكل هوية فريدة من نوعها. اللغة الإيغورية نفسها، التي تُكتب بالحروف العربية تاريخيًا، تعكس هذا التأثير الإسلامي أيضًا.

تحول السياسات الصينية تجاه الممارسات الدينية:

المرحلة الأولى (١٩٤٩-١٩٨٠)

بعد احتلال الصين لتركستان الشرقية عام ١٩٤٩، مرت السياسات تجاه الممارسات الدينية بعدة مراحل. خلال الثورة الثقافية (١٩٤٩-١٩٨٠)، تعرضت المؤسسات الدينية لهجوم مباشر، حيث دُمرت المساجد أو حُولت إلى مخازن ومصانع، ومُنعت الممارسات الإسلامية بشكل شبه كامل.

مرحلة الانفتاح النسبي (١٩٨٠-٢٠٠٠)

بعد انتهاء الثورة الثقافية، شهدت الثمانينيات والتسعينيات انفتاحًا نسبيًا، سمح بإعادة فتح بعض المساجد وممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الصيام في رمضان. أُعيد بناء بعض المساجد وتجديدها، وسُمح للحجاج بالسفر إلى مكة، وازدهرت التجارة مع الدول الإسلامية.

بداية تشديد القيود (من عام ٢٠٠٠- مستمرة إلى يومنا)

بدأ تشديد القيود من عام ٢٠٠٠، والحالة مستمرة إلى يومنا هذا، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، حيث بدأت الحكومة الصينية بربط الهوية الدينية للإيغور بـ"الإرهاب" و"التطرف"، ما أدى إلى تغيير جذري في السياسات.

ومنذ عام ٢٠١٤، مع إطلاق حملة "الضربة القاسية ضد الإرهاب"، ثم "حملة مكافحة التطرف" في ٢٠١٧، تصاعدت القيود بشكل كبير، وتحولت ممارسة الشعائر الإسلامية، بما فيها الصيام في رمضان، إلى نشاط مراقب ومقيد بشدة.

القيود المفروضة على الممارسات في شهر رمضان المبارك

منع الصيام بشكل كامل: أصدرت السلطات المحلية مراسيم تحظر الصيام على موظفي الدولة، والمعلمين، والطلاب، وموظفي الشركات الحكومية وحتى الناس العاديين. ووثقت تقارير حقوقية حالات إجبار الطلاب على تناول الطعام والماء أمام المعلمين خلال ساعات الصيام في المدارس والجامعات. إجراءات المراقبة في المدارس

والمؤسسات: تشمل تفتيش حقائب الطلاب للتأكد من عدم حمل وجبات الإفطار، وتنظيم أنشطة بدنية مجهدة في أيام رمضان، وإجراء اختبارات خلال النهار، ويتم ترتيب مسابقات لشرب البيرة في نهار رمضان المبارك.

إجبار المطاعم على أن تفتح في نهار رمضان: تُفرض غرامات على المطاعم التي تغلق أثناء النهار في رمضان، ويُطلب منها تقديم خصومات خاصة لتشجيع الناس على عدم الصيام.

الزيارات المنزلية: تقوم فرق العمل الحكومية بزيارات مفاجئة للمنازل لتقديم الطعام والتأكد من تناول السكان له، خاصة في المناطق الريفية، للتأكد من كونهم غير صائمين.

القيود على الصلاة والتجمعات الدينية: تم هدم وتحويل أكثر من 15 ألف المسجد إلى ملاهٍ ومراقص ليلية، وتم تركيب كاميرات مراقبة وأجهزة مسح هوية على مداخل المساجد المتبقية، التي تُفتح فقط للسياح كمعالم تاريخية دون السماح بالصلاة فيها.

منع صلاة التراويح نهائيًا: تعتبر صلاة التراويح "ممارسة متطرفة" في تركستان الشرقية، وتم منعها تمامًا أو تقييدها بشدة.

منع الشعائر والتقاليد الرمضانية: تمت مصادرة نسخ القرآن والكتب الدينية من المنازل، وأُغلقت محلات بيع الكتب الإسلامية، وحُظرت الاحتفالات العامة بالعيد، ومُنعت التجمعات العائلية الكبيرة، واشتُرط الحصول على تصاريح للزيارات العائلية في الأعياد. وأيضًا مُنعت المظاهر الدينية مثل ارتداء الحجاب أو إطلاق اللحى، وارتداء الملابس التقليدية خلال العيد.

يمثل رمضان في تركستان الشرقية أكثر من مجرد شهر للعبادة؛ إنه يمثل صراعًا على الهوية والثقافة والانتماء. القيود المفروضة على ممارسات رمضان هي جزء من نمط أوسع من السياسات التي تستهدف الهوية الدينية والثقافية للإيغور وغيرهم من المسلمين في المنطقة

عواقب مخالفة القيود

وثقت منظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش حالات اعتقال لأشخاص؛ بسبب صيامهم أو أدائهم الشعائر الدينية خلال رمضان. يمكن أن تشمل العقوبات:

الاحتجاز قصير المدى في مراكز الشرطة.

الاعتقال الإداري لمدة تصل إلى سنة أو أكثر.

الإحالة إلى "معسكرات إعادة التأهيل" لفترات أطول.

فقدان الوظائف الحكومية أو طرد الطلاب من المدارس والجامعات.

غرامات مالية وزيارات منزلية متكررة.
رمضان كرمز للهوية والمقاومة في المهجر أيضًا
مع تزايد أعداد الأويغور الذين فروا من تركستان الشرقية، تكونت مجتمعات إيغورية كبيرة في دول مثل تركيا، ودول آسيا الوسطى، والسعودية، والدول الأوروبية أيضًا. يحرص الإيغور على إحياء تقاليد رمضان بطرق تعكس هويتهم الثقافية، مثل:
تنظيم إفطارات جماعية تقدم فيها الأطباق التقليدية الأويغورية.
إقامة صلوات التراويح في مراكز ومساجد خاصة بهم.
تنظيم فعاليات ثقافية ودينية خاصة برمضان وعيد الفطر.
إنشاء مدارس لتعليم الأطفال اللغة الإيغورية والثقافة الإسلامية.
تبقى قضية حرية الممارسة الدينية في تركستان الشرقية قضية حقوق إنسان أساسية، تستدعي اهتمامًا دوليًا مستمرًا، والتزامًا بدعم حق الإيغور وجميع المسلمين في المنطقة بممارسة شعائرهم الدينية
أصبح الاحتفال برمضان في المهجر ليس فقط ممارسة دينية، بل تأكيدًا على الهوية والانتماء. المشاركة في تقاليد رمضان أصبحت شكلًا من أشكال المقاومة الثقافية، والحفاظ على الذاكرة الجماعية في مواجهة محاولات محو الهوية الدينية والثقافية في تركستان الشرقية.

خاتمة

يمثل رمضان في تركستان الشرقية أكثر من مجرد شهر للعبادة؛ إنه يمثل صراعًا على الهوية والثقافة والانتماء. القيود المفروضة على ممارسات رمضان هي جزء من نمط أوسع من السياسات التي تستهدف الهوية الدينية والثقافية للإيغور وغيرهم من المسلمين في المنطقة.
رغم هذه التحديات، يستمر الأويغور، سواء في تركستان الشرقية أو في المهجر، في التمسك بتقاليدهم وهويتهم الدينية. أصبح رمضان، بهذا المعنى، ليس فقط فترة للعبادة، بل أيضًا رمزًا للصمود والمقاومة الثقافية في وجه محاولات الاستيعاب القسري والقمع الديني.
في النهاية، تبقى قضية حرية الممارسة الدينية في تركستان الشرقية قضية حقوق إنسان أساسية، تستدعي اهتمامًا دوليًا مستمرًا، والتزامًا بدعم حق الأويغور وجميع المسلمين في المنطقة بممارسة شعائرهم الدينية، بما فيها الاحتفال بشهر رمضان بحرية وكرامة.

الصين تواصل فرض قيود صارمة على صيام رمضان في تركستان الشرقية

تشير المعلومات إلى أن الصين تفرض مرة أخرى هذا العام قيوداً صارمة على صيام شهر رمضان بين سكان تركستان الشرقية مستخدمة وسائل قمعية متنوعة.
وفقاً لمصدر طلب عدم الكشف عن هويته، فإن الصين فرضت قيوداً مشددة على صيام السكان منذ بداية شهر رمضان المبارك.

وكشف المصدر أن السلطات الصينية وضعت دوريات خاصة في الشوارع لمنع الصيام السري، حيث يقومون بجولات ليلية في الأحياء السكنية، ويراقبون المنازل، ويلتقطون صوراً لأي منزل تظهر فيه الأنوار كدليل. وفي اليوم التالي، يتم استدعاء أصحاب هذه المنازل إلى لجان الأحياء أو مراكز الشرطة للتحقيق معهم بأسئلة مثل: "لماذا كانت أنوار منزلك مضاءة ليلاً؟ هل تناولت وجبة السحور؟ من في عائلتك تناول السحور؟". وحتى عندما يقدم المستجوبون أعذاراً مثل استخدام المرحاض أو مرض طفل أو رعاية الماشية، فإن الشرطة أو الموظفين الصينيين لا يصدقون هذه الإجابات ويجبرونهم على شرب الماء لإثبات أنهم غير صائمين.

تقوم الصين منذ سنوات بتشريع سياسات إرهابية تهدف إلى قمع الإسلام والمسلمين بشكل شامل في تركستان الشرقية، حيث حظرت جميع الأقوال والأفعال والعبادات المتعلقة بالإسلام. إن حظر الصيام في شهر رمضان هو سياسة قمعية مستمرة منذ بداية الاحتلال الصيني، وقد تم تشديدها وتوسيع نطاقها في السنوات الأخيرة.

سبق أن كشفت تقارير سابقة عن القواعد العشر التي تستخدمها الصين كأساس لاعتقال الأويغور في معسكرات الاعتقال والسجون، وما زالت الصين تستخدم هذه القواعد لقمع شعب تركستان الشرقية حتى اليوم. وتشمل هذه القواعد المعلنة استهداف الأشخاص التاليين:

١- من يطلقون اللحى أو يرتدون الحجاب
٢- من يستخدمون لغتهم الأم في المدارس
٣- من يرفضون التدخين أو شرب الكحول
٤- من يرتدون ملابس تحمل حروفاً عربية
٥- مستخدمو تطبيق واتساب
٦- من يتجادلون مع المسؤولين المحليين أو يقدمون شكاوى ضدهم
٧- من يسافرون إلى دول أخرى
٨- من يشاركون في مراسم الجنازة وفقاً للتقاليد
٩- الصائمون
١٠- من يدخلون المساجد

ومع ذلك، قامت الصين في السنوات الأخيرة بدعوة مسؤولين وصحفيين وعاملين من منظمات اجتماعية من بعض الدول إلى تركستان الشرقية، وأخذتهم في زيارات إلى أماكن معدة مسبقاً وتم ترتيب لقاءات مع أشخاص محددين. وتحاول الصين من خلال هذه الإجراءات خداع المجتمع

الدولي وإعطاء انطباع زائف بأن شعب تركستان الشرقية يعيش متمتعاً بكافة حقوقه.

مسؤولون تايلانديون يزورون الأويغور الذين أعادتهم تايلاند إلى الصين

وصل وفد حكومي تايلاندي برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإضافي واشاياتشاي ووزير العدل تاوي سودسونغ إلى كاشغر صباح يوم الأربعاء ١٩ مارس، وبدأ في فحص أوضاع الأويغور الذين تم إعادتهم من تايلاند إلى الصين في ٢٧ فبراير من هذا العام.

وفقاً لصحيفة "الملة" التايلاندية، استقبل نائب وزير الخارجية الصيني شو داتونغ الوفد التايلاندي، كما عقد الوفد محادثات مع نائب وزير الخارجية المسؤول عن "الشؤون اليومية" في وزارة الخارجية الصينية تشي يانجون حول هذه الزيارة. وخلال المحادثات، قدم الجانب الصيني معلومات للوفد التايلاندي عن أوضاع إعادة توطين الأويغور العائدين من تايلاند. ولم يتضح حتى الآن من سيلتقي الوفد التايلاندي من بين الأويغور الأربعين الذين أعيدوا إلى الصين في ٢٧ فبراير. وفقاً لصحيفة "الملة"، أفاد المتحدث باسم الحكومة التايلاندية جيرايو أن الوفد سينقسم إلى مجموعتين لزيارة عائلات الأويغور المقيمين على بعد ١٠٠ كيلومتر من كاشغر، وأن كلا المجموعتين سترافقهما وزارة الخارجية الصينية. إن قيام السلطات التايلاندية بإعادة ٤٠ أويغورياً إلى الصين فجأة في ٢٧ فبراير بعد احتجازهم في تايلاند لأكثر من ١١ عاماً، لم يتعرض فقط لإدانة من منظمات حقوق الإنسان، والمفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والمفوض السامي للاجئين، والبرلمان الأوروبي، بل أيضاً لعقوبات من الحكومة الأمريكية.

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فرض حظر تأشيرات على المسؤولين التايلانديين المسؤولين عن إعادة الأويغور. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن نائب رئيس الوزراء التايلاندي واشاياتشاي قال للصحفيين قبل مغادرته إلى كاشغر في ١٨ مارس، إن الوفد لن يتمكن من زيارة كل أويغوري لأن المسافات بينهم بعيدة جداً، وأنهم سيتواصلون عبر الفيديو مع أولئك الذين لا يمكنهم زيارتهم. وفقاً للمعلومات المتاحة، سيقوم الوفد التايلاندي أيضاً بزيارة مسجد عيد كاه، والاجتماع مع المجتمعات المسلمة المحلية، وإجراء محادثات عبر الشاشة مع الأويغور، والالتقاء بسكرتير اللجنة الحزبية لمنطقة الأويغور ذاتية الحكم المزعومة ما شينغروي، والمشاركة في مأدبة عشاء استقبال في فندق كاشغر. ومع ذلك، تتهم منظمات حقوق الإنسان التايلاندية حالياً هذه الزيارة بأنها جزء من محاولة لتبرير "سياسة الصين في شينجيانغ" أي (تركستان الشرقية).

المسؤولون التايلانديون الذين زاروا تركستان الشرقية أصروا على تبرئة الصين

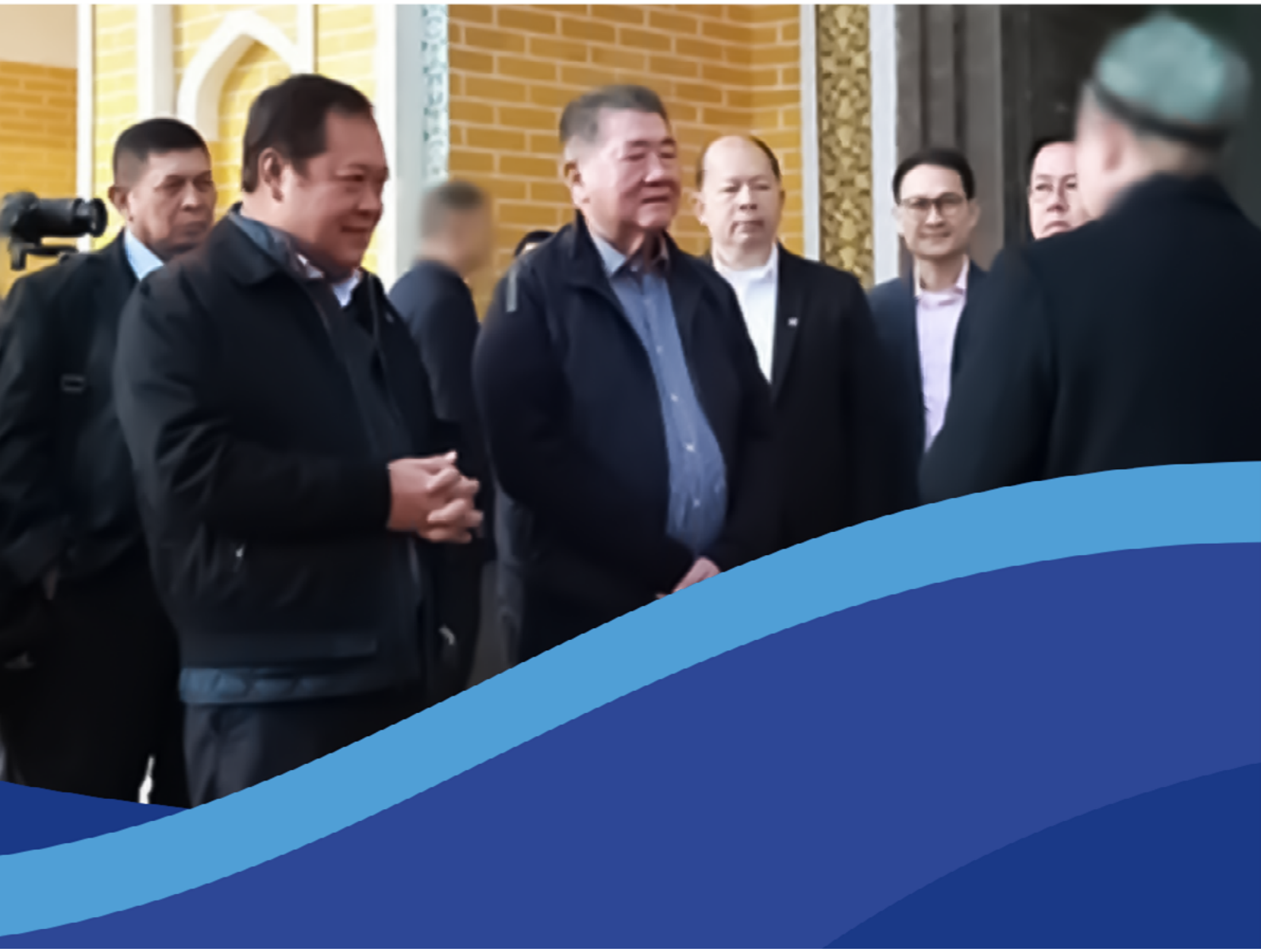

أصر كبار المسؤولين الحكوميين التايلانديين الذين زاروا تركستان الشرقية "لزيارة" الأويغور الذين سلموهم إلى الصين على تبرئة الصين.

وفقاً لما ذكره موقع بانكوك بوست، قام نائب رئيس الوزراء التايلاندي ووزير الدفاع بومتام ويشاياتشاي، ووزير العدل تاوي سودسونغ وعدد من المسؤولين العسكريين بزيارة لمدة ثلاثة أيام إلى تركستان الشرقية في ١٨ مارس لمراقبة أوضاع الأويغور الذين تم تسليمهم إلى الصين الشهر الماضي. ويُعتقد أن هذه الزيارة التي قام بها المسؤولون التايلانديون تم تنظيمها لتبرير جرائمهم الخاصة تحت

انتقاد بعض الدول بما فيها الولايات المتحدة والمنظمات الدولية.

وفقاً للتقارير، أكد بومتام ويشاياتشاي، الذي تحدث في اليوم الأخير من زيارته التي استمرت ثلاثة أيام، أن العائلات التي التقى بها تم اختيارها طواعية، وأصر خلال هذه الزيارة على تبرئة الصين، رافضاً تحذيرات المجتمع الدولي بأن الصين تتلاعب وتخدع في قضية الأويغور الأربعين الذين تم إعادتهم.

رفض بومتام الادعاءات بأن مشاعر الأويغور خلال الزيارة كانت مزيفة قائلاً: "إنهم ليسوا ممثلي هوليوود يبكون بناءً على أوامر. امتلأت أعينهم بالدموع عندما وصلنا. كانت مشاعرهم طبيعية عندما سُئلوا عما إذا كانوا سعداء."

كما وصف لحظة أمسك فيها أحد الأويغور الذين أعيدوا قسراً بيده بقوة قائلاً: "هذا الموقف أثبت أن مشاعرهم كانت حقيقية". وأضاف أنه

يدعو المراقبين إلى الانتباه ليس إلى الكلمات المتداولة، بل إلى المشاعر المعبر عنها من خلال التعابير والإشارات والأصوات.

استقبلت الصين المسؤولين التايلانديين وقامت بخداعهم من خلال مشاهد معدة مسبقاً كالمعتاد، بما في ذلك زيارة مسجد عيد كاه في كاشغر الذي تم حظر الصلاة فيه وفتحه للسياح. التقى وفد تايلاند بإمام مسجد عيد كاه، الذي هذى وفقاً لما رتبته الصين قائلاً: "الأويغور الذين تمت إعادتهم يعيشون بأمان في ظروف معيشية جيدة وفقاً للقانون الصيني".

طلب المسؤولون الصينيون من وسائل الإعلام التي زارت الأويغور تعتيم وجوه الأويغور في الصور ومقاطع

الفيديو لحماية الخصوصية. ومع ذلك، تم الادعاء بأنه لم يتم فرض أي قيود خاصة على أنشطتهم. لم تكشف وسائل الإعلام الصينية عن أي تفاصيل حول الزيارة.

واجه الصحفيون الذين زاروا الأويغور الذين أعيدوا إلى تركستان الشرقية رقابة صارمة من قبل الصين. وفقاً للتقارير، تمت دعوة مجموعة من الصحفيين التايلانديين يوم الثلاثاء من قبل الصين لإظهار أن الأويغور الأربعين الذين تمت إعادتهم يعيشون حياة جيدة. ووفقاً لأحد الصحفيين، راقب المسؤولون الصينيون الصحفيين التايلانديين بشدة خلال الزيارة، وفحصوا الصور التي التقطوها وأجبروهم على حذف ما لم يوافقوا عليه قبل إرساله إلى تايلاند.

بعد أن أعادت الحكومة التايلاندية قسراً ٤٠ أويغورياً كانوا محتجزين في تايلاند إلى الصين في ٢٧ فبراير، أدان وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو هذا الإجراء بعبارات قوية، وفي ١٤ مارس أعلن قراراً بفرض قيود على التأشيرات على المسؤولين الحكوميين المسؤولين عن الإعادة القسرية للأويغور وغيرهم من الأقليات إلى الصين، بما في ذلك تايلاند.

عضو البرلمان التايلاندي يوجه انتقادات حادة للحكومة في البرلمان بسبب ترحيل الأويغور إلى الصين

من اليمين: عضو حزب العدالة التايلاندي كاناوي سوبسوينغ.
في الوسط: رئيس وزراء تايلاند بيتونغتارين شيناواتر.
اليسار: نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع التايلاندي بومتام ويتشاياتشاي.

وجه عضو حزب العدالة التايلاندي كاناوي سوبسوينغ انتقادات حادة خلال مناقشة برلمانية في ٢٤ مارس، إلى الحكومة التايلاندية لترحيلها قسراً ٤٠ من الأويغور إلى الصين وإخفاء القرار الذي اتخذته بالفعل عن وسائل الإعلام والجمهور.

وبحسب ما ذكرته شبكة الأخبار العالمية التايلاندية في ٢٥ مارس، أشار كاناوي إلى أن قرار تايلاند بالترحيل "وضع البلاد في مأزق كبير، وأن دولاً أخرى ستستغل هذه القضية لممارسة ضغوط مختلفة على تايلاند بما في ذلك القيود التجارية والجمركية".

وقال إن عملية حكومة رئيس الوزراء بيتونغتارين في التعامل مع هذه المسألة تستحق أن تكون فيلماً، حيث يلعب رئيس الوزراء ووزراء العدل والدفاع والخارجية الأدوار الرئيسية، ويجب تسمية الفيلم "٧٣ يوماً من الكذب".

كما انتقد كاناوي نائب وزير الخارجية بومتام ويتشاياتشاي لإدلائه بتصريحات كاذبة لوسائل الإعلام والمنظمات حول حياد الحكومة التايلاندية، رغم علمه باتخاذ قرار ترحيل الأويغور بالفعل، قائلاً: "هل تعلم أنك انحزت مراراً؟ لكنك هذه المرة اخترت الجانب الخطأ".

وبحسب التقرير، تحدث وزير العدل تاوي سودسونغ خلال الاجتماع مؤكداً أن هؤلاء الأويغور دخلوا تايلاند بطرق غير قانونية وطلبوا العودة إلى الصين طواعية، وأنه تم ترحيلهم مراعاة لمصلحة البلاد لأنهم لم يكن لديهم أي وثائق تثبت طلبهم للجوء.

وفي ختام الجلسة، تحدث نائب رئيس الوزراء بومتام ويتشاياتشاي متهماً كاناوي بعدم فهم القرارات المتخذة لأمن ومصلحة البلاد بسبب افتقاره للخبرة في إدارة الدولة، مضيفاً أنه اصطحب صحفيين لزيارة الأويغور المرحلين وأنهم يعيشون في ظروف جيدة للغاية.

أن الأويغور الفارين إلى تايلاند ظلوا محتجزين هناك لأكثر من ١٠ سنوات، وكانت تايلاند قد أعادت ١٠٩ منهم إلى الصين في عام ٢٠١٤، مما أثار انتقادات دولية حادة. ومن بين الـ ٤٨ المتبقين، تم ترحيل ٤٠ شخصاً إلى الصين في ٢٧ فبراير، واحتفظت الحكومة التايلاندية بهذا الترحيل في سرية تامة. وعلى الرغم من ادعائها بعدم وجود دولة ثالثة لاستقبال هؤلاء الأويغور، فقد تم الكشف عن أن الولايات المتحدة وكندا وأستراليا قدمت عروضاً لاستقبالهم منذ سنوات. وقد أدانت الولايات المتحدة قرار تايلاند باعتباره مخالفاً للقانون الدولي، وفرضت حظراً على تأشيرات المسؤولين التايلانديين المتورطين في هذه القضية وأفراد عائلاتهم، ومنعتهم من دخول الولايات المتحدة.

الصين تبذل جهوداً كبيرة لتضليل المجتمع الدولي

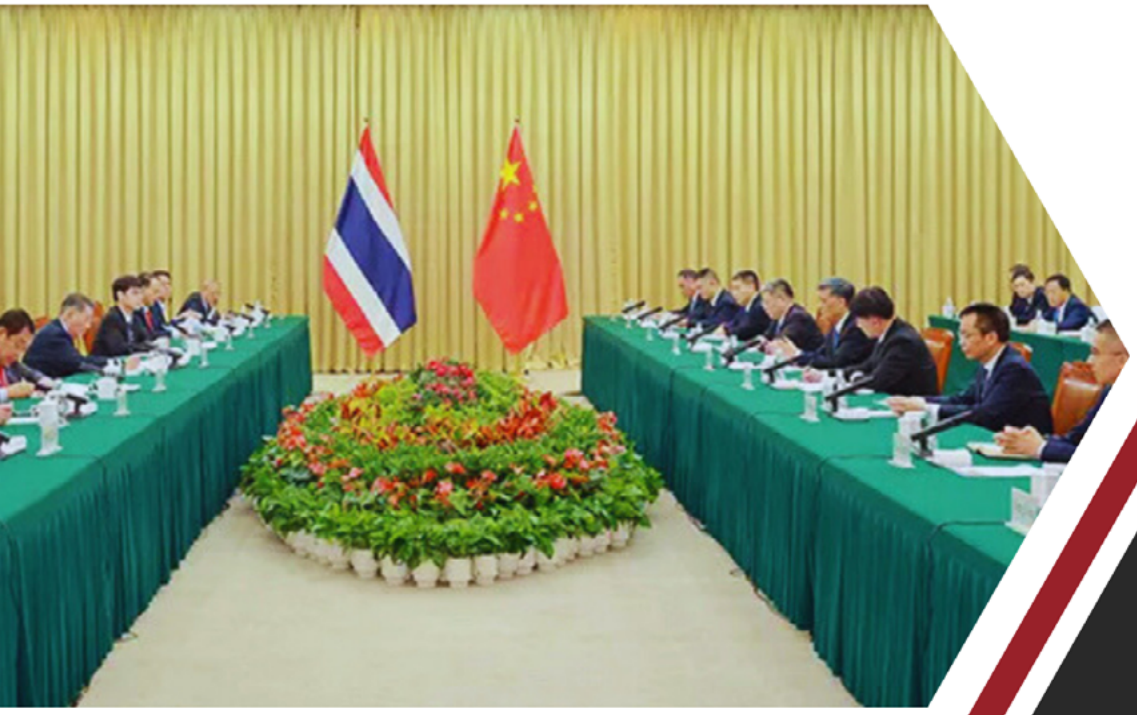

في الوقت الذي تتعرض فيه جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها الصين في تركستان الشرقية للإدانة بدرجات متفاوتة دولياً، يعمل النظام الصيني على زيادة دعوة الزوار الأجانب وخلق مشاهد زائفة، محاولاً بذلك تضليل المجتمع الدولي والتهرب من جرائمه.

زار نائب رئيس الوزراء التايلاندي ووزير الدفاع بومتام ويشاياتشاي، ووزير العدل تاوي سودسونغ وعدد من المسؤولين العسكريين تركستان الشرقية في ١٨ مارس "لمراقبة" أوضاع الأويغور الذين تم تسليمهم إلى الصين الشهر الماضي، وقد استغل المسؤولون الصينيون هذه الزيارة كفرصة لتسويق دعايتهم الكاذبة.

وفقاً لما أفادت به شبكة تنغري تاغ، وهي موقع دعائي صيني، استقبل ما شينغروي سكرتير لجنة الحزب في ما يسمى "منطقة الأويغور ذاتية الحكم" المزعومة المسؤولين التايلانديين في ١٩ مارس.

خلال اللقاء، قدم ما شينغروي للزوار معلومات كاذبة عن الوضع الحالي في تركستان الشرقية فيما يتعلق بالتاريخ والقوميات والدين والاقتصاد والأوضاع الاجتماعية. وقال في كلمته: "لقد اعتبرنا حق الشعب في الحياة والتنمية أهم حقوق الإنسان الأساسية، وكفلنا وفقاً للقانون تمتع شعوب جميع القوميات في شينجيانغ بشكل كامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، ودافعنا بكل قوتنا عن الحقوق والمصالح القانونية للمواطنين".

كما ادعى عدم وجود إبادة جماعية أو عمل قسري في تركستان الشرقية، وزعم أن أمريكا وغيرها من الدول الغربية تختلق الفتن والشائعات في محاولة لعرقلة تنمية الصين.

وفقاً للتقرير، أعلن بومتام ويشاياتشاي أن تايلاند والصين جيران جيدون وإخوة وأصدقاء، وأنه شاهد خلال هذه الزيارة أن الناس يعيشون بسعادة، وأنه يأمل في اتخاذ تجارب الصين في إدارة تركستان الشرقية كنموذج يحتذى به.

في هذه الزيارة التي نظمها المسؤولون التايلانديون لتبرير جريمة تسليم الأويغور إلى الصين، تماشوا تماماً مع الصين، مدعين أن الأويغور الذين تمت إعادتهم يعيشون بسعادة وطمأنينة، وأن التعذيب والقمع غير موجودين.

دعمها لسياسة الصين تجاه الأويغور.

وأضاف السيد عمر قانات في مقابلة خاصة معنا أنه في المؤتمر الذي انعقد في ماليزيا، قدم مع السيد هداية الله أوغوزخان تقارير منفصلة، كما شاركا في مناقشات مع المشاركين وأجابا على أسئلتهم.

وحسب المعلومات التي وصلتنا، فإن العلاقات بين ماليزيا والصين قوية جدًا. في ماليزيا، يوجد تأثير كبير من الدولة الصينية والشعب الصيني، مما يجعل مناقشة الإبادة الجماعية للأويغور أمرًا بالغ الأهمية في مثل

هـذا البلـد الـذي يمتلـك الصيـن فيـه نفـوذًا كبيـرًا.

منـذ عـام ٢٠١٩، قـام قـادة منظمـة حقوق الإنسـان الأويغوريـة، ومؤتمـر الأويغـور العالمـي، ومنظمـة عمـل الأويغـور، والاتحـاد الدولـي لمنظمـات تركسـتان الشـرقية، بزيـارة ماليزيـا وإندونيسـيا عـدة مـرات، حيـث عقـدوا سلسـلة مـن الفعاليـات والاجتماعـات بهـدف كسـب الدعـم لقضيـة الأويغـور فـي هـذه الـدول الإسـلامية.

إدارة ترامب تدرج 54 شركة صينية في القائمة السوداء

وسعت إدارة ترامب القائمة السوداء التجارية الموجهة ضد الصين، وأضافت ٨٠ شركة ومؤسسة، معظمها صينية، إلى قائمة الحظر بهدف تقييد تطور الصين في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة والتكنولوجيا العسكرية.

وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز في ٢٦ مارس، تستهدف هذه الإجراءات بشكل أساسي الشركات الصينية، وتهدف إلى ضرب الشركات الكبرى التي تشتري رقائق أمريكية من شركات Nvidia و Intel و AMD كما يهدف هذا الإجراء إلى سد الثغرات التي انتقدها مسؤولو إدارة ترامب لفترة طويلة، والتي سمحت للشركات الصينية بمواصلة تطورها التكنولوجي رغم القيود الأمريكية.

من بين الشركات المضافة حديثاً إلى القائمة شركة نينغتشانغ للصناعات المعلوماتية، التي كانت محور تحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز في عام ٢٠٢٤. كشف هذا التقرير كيف تمكنت بعض الشركات الصينية من التحايل على قيود الرقائق الأمريكية المتقدمة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

تعتبر شركة نينغتشانغ إحدى أكبر مصنعي خوادم الكمبيوتر المستخدمة للذكاء الاصطناعي في الصين، وقد تأسست من قبل مجموعة من المديرين التنفيذيين السابقين في شركة شوغوانغ. كانت شركة شوغوانغ تزود الجيش الصيني بتكنولوجيا الحوسبة المتقدمة، كما طورت نظام مراقبة الأويغور في تركستان الشرقية. في عام ٢٠١٩، أدرجت الولايات المتحدة شركة شوغوانغ في قائمة حظر التصدير بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي.

استناداً إلى تحقيق نيويورك تايمز، بعد حظر شركة شوغوانغ من قبل الولايات المتحدة، سارعت شركات Nvidia و Intel ومايكروسوفت، وهي شركاء طويلو الأمد لشوغوانغ، بإقامة علاقات مع نينغتشانغ.

ووفقاً للسجلات المتوفرة، ترتبط شركتا شوغوانغ ونينغتشانغ بالأكاديمية الصينية للعلوم، وهي مؤسسة بحثية كبرى تعمل على تطوير تكنولوجيا الرقائق الأساسية، وقد فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على بعض موظفيها لأسباب تتعلق بالأمن القومي. سبق لشركة نينغتشانغ أن باعت خوادم لجامعات تضم مختبرات دفاعية وطنية ولشركات أمن سيبراني متعاونة مع الجيش.

وفقاً للخبراء، عادة ما يتم تنفيذ قائمة العقوبات بناءً على الأسماء والعناوين الرسمية للشركات، مما يتيح للشركات التهرب بسهولة من التدابير العقابية باستخدام طرق متنوعة.

تضم القائمة التي أعلنتها إدارة ترامب يوم الثلاثاء ٥٤ شركة ومؤسسة صينية، بالإضافة إلى أكثر من ٢٠ شركة ومؤسسة من إيران وباكستان وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة وتايوان.

ما شينغروي يؤكد على سياسة تصيين الإسلام

يحاول الصين إخفاء جرائم الإبادة العرقية التي ترتكبها في تركستان الشرقية عن المجتمع الدولي من خلال دعايتها الكاذبة، وفي الوقت نفسه تكرر باستمرار مصطلحات السياسة الإرهابية مثل "التمسك بتصيين الإسلام، وتكييف الإسلام مع المجتمع الاشتراكي" في تركستان الشرقية.

وفقاً لما أفادت به وكالة تنغري تاغ الإعلامية الصينية في تركستان الشرقية في ٢٣ مارس، قام سكرتير ما شينغروي من ما يسمى "لجنة الحزب في منطقة الأويغور ذاتية الحكم" المزعومة بزيارة تفقدية لأماكن مثل "معهد الدين الإسلامي في شينجيانغ" و"جمعية الدين الإسلامي" مع اقتراب عيد الفطر. وخلال هذه الزيارة، أكد ما شينغروي على سياسته الإرهابية المعادية للإسلام قائلاً: "يجب الثبات بحزم على اتجاه تصيين الدين، والقيادة النشطة لتكييف الإسلام مع المجتمع الاشتراكي في شينجيانغ... يجب تعزيز القيادة الأيديولوجية والسياسية، وقيادة رجال الدين والجماهير المسلمة لتطوير وإظهار القيم الاشتراكية الأساسية، وتعزيز الاعتراف القلبي بالوطن، والقومية الصينية، والثقافة الصينية، والحزب الشيوعي الصيني، والاشتراكية، وتعزيز الوعي بالكيان المشترك للقومية الصينية". كما التقى ما شينغروي بمسؤولين الموالين للصين في ما يسمى "جمعية الدين الإسلامي في شينجيانغ" التي تم الإبقاء عليها لخداع المجتمع الدولي، حيث صرح قائلاً: "يجب تعزيز سياسة الحزب الديني والتعليم القانوني للجماهير المسلمة". بالتزامن مع جرائم الإبادة العرقية، بدأت الصين في تنفيذ والترويج لخطة ما يسمى "تغذية شينجيانغ بالثقافة"، مما يجبر الشعوب التركية الأخرى مع الأويغور على قبول الثقافة الصينية. كما تروج بقوة لفكرة "دمج القوميات" وتقمع بشكل شامل الهوية القومية والمعتقدات الدينية، وفي هذه العملية، تختفي الأشخاص الذين يعيقون سياسة الصين بذرائع مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الصين مراراً وتكراراً في الآونة الأخيرة على السياسات الإرهابية في تركستان الشرقية تحت اسم "تصيين الإسلام وتكييفه مع المجتمع الاشتراكي"، مما يشير إلى أن حملة القمع ضد شعب تركستان الشرقية ستستمر بشكل أكثر صرامة.

يؤكد المراقبون أن الصين تقيد وتدمر الثقافة المادية والروحية لشعب تركستان الشرقية بوسائل شريرة مختلفة وبذرائع متنوعة، مما أدى إلى هدم أو تدمير أكثر من ١٦ ألف مسجد، وقتل أو سجن آلاف العلماء، وعلى الرغم من الإدانات القوية من المجتمع الدولي، لا تزال لم تتخلى عن سياسة الإبادة الجماعية. كما يشيرون إلى أن الحكومات والمنظمات في العالم الإسلامي تتجاهل الجرائم التي ترتكبها الصين ضد الإسلام والمسلمين، مما أدى إلى تأكيد الصين بشكل مطمئن على تنفيذ سياساتها

التي ترتكبها الصين ضد الإسلام والمسلمين، مما أدى إلى تأكيد الصين بشكل مطمئن على تنفيذ سياساتها الإرهابية بشكل أكثر وحشية، بما في ذلك الحظر الصارم على صيام الأويغور هذا العام أيضاً.

فعالية الإفطار في هولندا: توسيع أبواب الدعم السياسي للأويغور

في الأسبوع الماضي، أي في ١٦ مارس ٢٠٢٥، خلال فعالية الإفطار التي نظمتها جمعية تركستان الشرقية التعليمية الأوروبية، تم إرسال إشارة بأن قضية الأويغور ستحظى بدعم أقوى من المزيد من الأحزاب السياسية في البرلمان الهولندي، وأنه سيتم العمل على إبقاء قضية الأويغور على جدول الأعمال في البرلمان. شارك في فعالية الإفطار هذه أكثر من ٢٠٠ شخص، من بينهم رئيس حزب Denk ستيفان فان بارلي، وقادة العديد من المنظمات التركية، وكذلك قادة بعض المنظمات العاملة في تركيا.

بدأت فعالية الإفطار بكلمة افتتاحية ألقاها أبو القاسم حاجي، رئيس جمعية تركستان الشرقية التعليمية الأوروبية التي نظمت هذه الفعالية. ثم تحدث رئيس الحزب السياسي ومسؤولو مختلف المنظمات التركية بالتتابع، معربين عن أن الأويغور ليسوا وحدهم وأنهم يدعمونهم. أود أن أشارك القراء ببعض النقاط التي لفتت انتباهي بشكل خاص في

فعالية الإفطار هذه.

الدعم السياسي الحزبي - قوة جديدة وأمل جديد

في فعالية الإفطار هذه، أعرب ستيفان فان بارلي، رئيس حزب Denk، الذي ألقى كلمة، عن اهتمامه الخاص بقضية الأويغور، وأكد أن حزبه سيبذل الجهود لدعم المبادرات التشريعية للأويغور في البرلمان الهولندي، وأنه سيستمر في طرح قضية الأويغور في البرلمان الهولندي. كما أن تصريحه بأنه سيسعى لاتخاذ خطوات سياسية عملية للاعتراف بأن تركستان الشرقية ليست "شينجيانغ"، بل هي أرض احتلتها الحكومة الصينية، ترك انطباعاً عميقاً لدى المشاركين في الفعالية.

يمثل هذا وعداً من رئيس حزب سياسي بالعمل بنشاط للدفاع عن أرض وثقافة الأويغور في البرلمان الهولندي، وهو دليل واضح على إبقاء قضية الأويغور على جدول الأعمال السياسي في هولندا. وكانت الخطوة العملية الملموسة في كلمة ستيفان فان بارلي هي تأكيده على إطلاق خطة تدريب طويلة الأمد للشباب الأويغور سياسياً مرة واحدة شهرياً ابتداءً من الشهر الماضي، قائلاً: "الهدف الرئيسي من هذه الخطة هو تعزيز وعي الشباب الأويغور بالاهتمام بالسياسة ومساعدتهم على لعب دور نشط في قضية الأويغور على الساحة الدولية".

تعاطف المنظمات التركية

عبّر قادة مختلف المنظمات التركية المشاركة في الفعالية أيضاً عن دعمهم وتعاطفهم مع الأويغور، مؤكدين أنهم سيعملون لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية في تركستان الشرقية، وشددوا على أن قضية الأويغور ليست قضية الأويغور وحدهم، بل هي قضية مشتركة لجميع الشعوب التركية.

باختصار، كان حزب Denk، الذي يتبنى موقفاً نشطاً في قضايا حماية حقوق الأقليات ومكافحة التمييز العنصري ودعم المجتمع متعدد الثقافات، أحد الأحزاب السياسية التي طرحت قضية الأويغور عدة مرات في البرلمان الهولندي من قبل. إن كلمة ستيفان فان بارلي، الرئيس الجديد لهذا الحزب، في فعالية الإفطار هذه التي حضرها أكثر من ٢٠٠ شخص، هي بشارة على أن حزبه سيستمر في المساعدة على جعل قضية الأويغور تحظى بمزيد من الاهتمام على الساحة السياسية الهولندية، ووعده بتقديم مبادرات تشريعية للأويغور في البرلمان الهولندي سيكون حافزاً لقضية الأويغور لكسب المزيد من الدعم على الساحة الدولية.

ماذا يجب أن تفعل منظمات الأويغور في هولندا؟

١. الدعم السياسي والضغط - يجب على المنظمات الداعمة للأويغور في هولندا تعزيز العلاقات مع البرلمان والأحزاب السياسية. يمكن أن تكون خطوة حزب Denk في هذه المرة بمثابة نموذج يحتذى به في دول أوروبية أخرى.

٢. توفير المواد والأدلة - يجب تزويد أعضاء البرلمان في هولندا ودول أخرى بشكل منهجي بمواد حول الإبادة الجماعية للأويغور. هذا سيحفز أكثر على تمرير قوانين بشأن الأويغور.

٣. إقامة العديد من الفعاليات - يجب على مجتمعات الأويغور الاستمرار في إقامة فعاليات تبرز الثقافة الأويغورية وتتعلق بالإبادة الجماعية للأويغور، والسعي إلى تمرير قوانين للأويغور في هولندا ودول أوروبية أخرى.

ستكون فعالية الإفطار هذه مرحلة من التعاون بين الأحزاب والمنظمات التي تبذل جهوداً في المنابر السياسية من أجل الأويغور في هولندا. كما ستكون خطوة حزب Denk في هذه المرة نموذجاً يحتذى به في دول أوروبية أخرى.

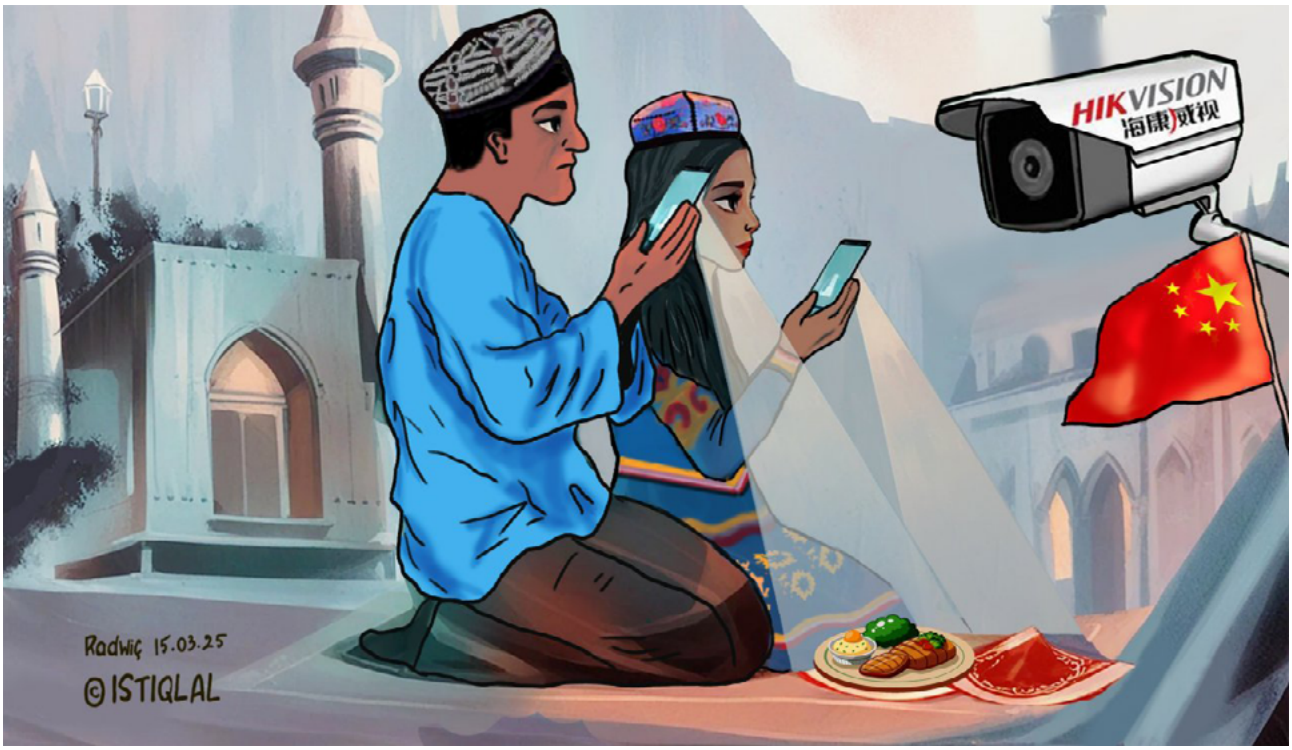

أُجبر الأويغور على تقديم أدلة للمسؤولين تثبت عدم صيامهم خلال شهر رمضان هذا العام

أصر المسؤولون التايلانديون الذين زاروا تركستان الشرقية على تبرئة الصين

ISTIQLAL

DOĞU TÜRKİSTAN
BASIN VE MEDYA DERNEĞİ
شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى
جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام
EAST TURKISTAN PRESS AND MEDIA ASSOCIATION

ماذا يحدث
في تركستان الشرقية؟

www.istiqlalhaber.com I www.istiqlalmedia.com

info@istiqlalmedia.

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan 2 Sefaköy Küçükçekmece

+90 212 540 31 15 +90 553 895 19 33 +90 541 797 77 00